

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1562

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الأربعاء 24 شباط/فبراير 2021، الساعة 10/00 بتوقيت وسط أوروبا

الرئيس: السيد غونسالو دي باروس كارفايو إي ميلو موراو..... (البرازيل)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): صباح الخير صاحبات وأصحاب السعادة، السيدة تاتيانا فالوفايا، المندوبات والمندوبون الموقرون، وأشكركم على مشاركتكم في جلسة اليوم. نواصل اليوم الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح. وكما أُشير إلى ذلك في وقت سابق، أعتزم من حيث المبدأ تلقي جميع حقوق الرد ونقاط النظام، إن وُجدت، في نهاية الجزء الرفيع المستوى بعد ظهر اليوم.

وفي بداية عملنا هذا اليوم، يستمع المؤتمر إلى كلمة السيد سيرغي لافروف، وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، الزميلات الموقرات الزملاء الموقرون، أشكركم على إتاحة الفرصة لي للتكلم في هذا المنتدى الرسمي.

لقد كان عام 2020 عاماً صعباً من كل النواحي الممكنة. فقد تقادم الانهيار المستمر للنظم الدولية القائمة لتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار، بينما اشتدت حدة التوترات وقلّة الثقة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولسوء الحظ، واصلت الولايات المتحدة اتخاذ خطوات لاستبدال القانون الدولي والدور المركزي للأمم المتحدة بـ "نظام دولي قائم على القواعد" تملّيه واشنطن. ففي عام 2020، بعد خروج الولايات المتحدة في عام 2018 من خطة العمل الشاملة المشتركة - وهي خطة تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني - وتقكيها في عام 2019 للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى)، قررت الانسحاب من معاهدة السماوات المفتوحة، وهو قرار يقوض الأمن الدولي.

لقد صُعّبت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أيضاً عمل جميع المنتديات المتعددة الأطراف، بما فيها مؤتمر نزع السلاح. وتعطلت بشكل أساسي جميع قنوات الاتصال والتفاعل الدبلوماسية التقليدية.

ولم يظهر في هذا العام غير القليل من الإشارات المشجعة. وينصب فكري هنا أساساً على التمديد الأخير للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة)، التي لا يزال لها دور أساسي في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي. فقد مكّن هذا التمديد من ضمان مستوى معقول من القدرة على التنبؤ في السنوات القليلة المقبلة بمسار العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، الحانزتين لأكبر الترسانات النووية. وإضافة إلى ذلك، مهّد التمديد الطريق لمزيد من المفاوضات بشأن تحديد الأسلحة، وهي مفاوضات يجب أن تأخذ في الاعتبار جميع العوامل التي تؤثر في الاستقرار الاستراتيجي.

ولا يزال ضبط النفس فيما يتعلق بالقذائف مسألة بالغة الأهمية في سياق إنهاء العمل بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ولا يزال اقتراحنا صالحاً: لن ننشر هذا النوع من القذائف البرية في المناطق التي لم يُنشر ما يقابلها من الذخائر الأمريكية. وندعو بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي بدورها إلى اتخاذ إجراء مماثل. ومقترحاتنا المحددة بشأن تدابير التحقق المتبادل معروفة جيداً.

إن خطر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في تزايد. فقد شرعت الولايات المتحدة وحلفاؤها بالفعل في السير على طريق استخدام الفضاء القريب من الأرض للقيام بعمليات عسكرية، بما في ذلك العمليات الهجومية، ونشر منظومات أسلحة هجومية. وروسيا وفيه لالتزاماتها فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي واستكشافه للأغراض السلمية من دون تمييز. ولا يزال من الممكن التوصل إلى تدابير ملزمة قانوناً مقبولة عموماً يمكن أن تحول دون اندلاع مواجهة مسلحة في الفضاء الخارجي. ومشروع المعاهدة الروسية الصينية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام في الفضاء الخارجي، المقدم هنا في المؤتمر، مشروع ذو أساس جيد لهذا الغرض.

وتواصل روسيا فعلياً الإسهام بقدر كبير في عملية نزع السلاح النووي. ويقتضي إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد مشاركة جميع الدول التي لها قدرات نووية عسكرية، بما فيها المملكة المتحدة وفرنسا. وروسيا منفتحة على الحوار المتعدد الأطراف القائم على توافق الآراء، الذي يجب أن يدور في جو من احترام المصالح المشروعة لجميع الأطراف وبموافقتها.

وما فتتنا نؤيد باستمرار إعادة تأكيد روسيا والولايات المتحدة والدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية المبدأ الأساسي القائل بأنه لا يمكن كسب حرب نووية وأنه يجب ألا تُخاض أبداً. وقد كررتُ مبدأنا هذا لوزير الخارجية أنتوني بلينكن في محادثتنا الهاتفية في 4 شباط/فبراير 2021.

ونرى أن استمرار منظمة حلف شمال الأطلسي في تقاسم الأسلحة النووية، في انتهاك لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أمرٌ غير مقبول. ويجب إعادة الأسلحة النووية الأمريكية إلى أراضي الولايات المتحدة، وتفكيك البنية التحتية الأجنبية لنشرها.

والحدث الرئيسي لهذا العام هو المؤتمر الاستعراضي للأطراف في المعاهدة، وهو الصك الرئيسي للقانون الدولي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وأساس النظام العالمي الحديث. ويجب على جميع الدول الأطراف بذل كل ما في وسعها لضمان أن يساعد المؤتمر الاستعراضي على تعزيز المعاهدة. ويجب توحيد جهودنا لتوطيد ركائز المعاهدة الثلاث المترابطة (عدم الانتشار، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية).

ومن الضروري أيضاً في سياق استعراض المعاهدة اتباع مقاربة بناءة إزاء إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وإزاء وضع البرنامج النووي الإيراني. وندعو الجميع، لا سيما الإدارة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية، إلى تكثيف جهودهم بشأن هذه المسائل الحاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي.

وينبغي تصحيح الوضع مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونعرب عن معارضتنا للممارسة التعسفية المتمثلة في استخدام المنظمة للضغط على دول "غير مرغوب فيها" بفرض عقوبات عليها، بالاستناد إلى اتهامات باستخدام الأسلحة الكيميائية لا دليل عليها. ونؤيد الحوار المحايد والمهني الذي لا يستند إلى نظريات المؤامرة التي تصف الأمور بأنها "محمّلة جداً"، بل تلك التي تستند إلى الوقائع وإلى وفاء الأمانة الفنية بصدق بمقتضيات اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونرى أن تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة أحد أولويات المجتمع الدولي. ونحن مستعدون للعمل بشكل بناء فيما يتعلق بإعداد المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية المقرر عقده هذا العام والعمل على تنظيمه بنجاح. ونحث على دعم المبادرات الروسية لتعزيز الأسس المؤسسية للاتفاقية.

وضمن جهودنا هذه، نحتفظ بالدور القيادي للأمم المتحدة وآليتها لنزع السلاح. وفي مؤتمر نزع السلاح، نعتزم مواصلة تيسير الموافقة على برنامج عمل شامل ومتوازن وفقاً للولاية التفاوضية للمنتدى، مع احترام المبادئ الأساسية لعمله، لا سيما قاعدة توافق الآراء. ولتحقيق توافق الآراء هذا، ندعو مرة أخرى إلى النظر بجدية في المبادرة الروسية الرامية إلى وضع المؤتمر اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

لقد حان الوقت لكي نحیی مجدداً عمل هيئة نزع السلاح بتسوية مسائلها التنظيمية، بما في ذلك عن طريق ضمان وصول ممثلات وممثلي جميع الدول الأعضاء من دون عوائق إلى نيويورك للمشاركة في أشغال الأمم المتحدة.

ونحتاج جميعاً، أكثر من أي وقت مضى، إلى حوار بناء لمنع المزيد من التدهور في الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة. ونظراً إلى أن المؤتمر فريد من نوعه بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد لنزع السلاح، فهو قادر على الإسهام إسهاماً كبيراً في معالجة الوضع الصعب حالياً في مجال الأمن الدولي، والمساعدة على بناء الثقة فيما بين الدول.

وأتمنى للمشاركات والمشاركين في المؤتمر النجاح في أعمالهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيرغي لافروف، وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي، جزيل الشكر. ونستمع الآن إلى كلمة السيد فلاديمير ماكبي، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية بيلاروس.

السيد ماكبي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يمكن القول بالتأكيد إن الثلث الأخير من القرن الماضي كان العصر الذهبي لدبلوماسية نزع السلاح. فقد كانت المعاهدات والاتفاقات التي أبرمت خلال تلك الفترة، بما في ذلك إنشاء لجنة نزع السلاح، التي سبقت إنشاء المؤتمر، إطاراً للأمن والاستقرار الاستراتيجي الدوليين.

فاتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية نصتا على حظر عالمي لتطوير واستخدام هذين النوعين من أسلحة الدمار الشامل.

وكانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نقطة تحول بالنسبة إلى التخفيضات الواسعة النطاق في الترسانتين النوويين للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وتخلي جنوب أفريقيا وكازاخستان وأوكرانيا، فضلاً عن بلدي بيلاروس، عن حيازة أسلحة نووية؛ فهذه تحركات أفضت إلى انخفاض التهديد النووي، وانخفاض احتمال اندلاع مواجهة نووية.

وأفوضى الأمل في أن ينشأ نظام جديد للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، على أساس الاحترام المتبادل والتعاون بدلاً من التنافس، إلى شعور زائف بالأمن. واعتُبر السلام والأمن من المسلمات. ووضعت مسألتنا نزع السلاح وتحديد الأسلحة جانباً، باعتبارهما مسائل بالية على ما يبدو.

لكن للأسف، لم يصبح العالم في السنوات العشرين الماضية أكثر استقراراً أو أقرب إلى التنبؤ بمآلاته. وفي نظرنا، ما فتئت تتدهور الأسس النظامية للأمن الدولي. فقد حلت المواجهة محل الثقة، وحل خطاب الاتهام محل الحوار. وبدأ يتنامى في الوقت الراهن سباق تسلح جديد.

وما فتئت الآليات المتعددة الأطراف لعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح تنقبت وتتآكل، وأصبحت رهينة المقاربات المسيئة والاتهامات المتبادلة، والرغبة في تحقيق تفوق عسكري انفرادي.

وفي سياق الأزمة الأمنية والاضطرابات والخلافات والتصاعدات المتنامية بين الجهات الفاعلة العالمية الرئيسية، من المهم إدراك الصدارة التي يحتلها جدول أعمال نزع السلاح بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. وتجاهل الاتفاقات الدولية بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة يزيد من عدم الثقة ويؤجج التوتر، ويفضي إلى احتمال اندلاع مواجهة عسكرية، وبهيئ الظروف لاندلاع الصراع. بيد أن الصراع المسلح يفضي إلى نقض المكاسب الاجتماعية والاقتصادية وإلى تدمير القيم الإنسانية، ويُرجع نمو الدول سنوات إلى الوراء، ويجعلها أرضاً خصبة للجريمة المنظمة والإرهاب.

وتمديد روسيا والولايات المتحدة المعاهدة المبرمة بينهما بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة) خطوة رئيسية نحو عكس هذا الاتجاه السليبي. ونعتقد أن هذا القرار يضع أساساً راسخاً لتعزيز الآليات القائمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ولوضع اتفاقات جديدة بشأن هذا الموضوع.

وبيلاروس، كما أكدت مجدداً في اقتراحها استئناف الحوار الدولي لتجاوز التوترات العسكرية والسياسية واستعادة الثقة، مستعدة لعمل موضوعي وبناء تحقيقاً لهذه الغاية. ولهذا السبب، طرحنا مبادرات لصياغة إعلان سياسي متعدد الأطراف بشأن عدم نشر القذائف المتوسطة المدى في أوروبا بهدف ملء الفراغ القانوني الذي خلفه إنهاء العمل بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وإنشاء "حزام الجيران الرقمي" للحد من خطر اندلاع مواجهة في الفضاء الإلكتروني.

لقد أثبت مؤتمر نزع السلاح أنه المنتدى الوحيد للمفاوضات بشأن طائفة واسعة من المسائل الملحة المتصلة بنزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة. لكن للأسف، دخل المنتدى، مثل العديد من آليات نزع السلاح الأخرى، في أزمة طال أمدتها. وفي هذا الصدد، عملت بيلاروس، التي ترأست الجزء الأخير من دورة المؤتمر لعام 2020، على إنعاش عمل هذا المنتدى التفاوضي والاستفادة بالكامل من إمكاناته غير المستغلة.

وينبغي لنا بذل كل جهد ممكن لحل خلافاتنا، والبدء بسرعة في العمل الموضوعي للمؤتمر، على أساس برنامج عمل شامل ومتوازن وضمن حدود ولايته.

ونحن على يقين من أن الأثر الإيجابي للتقدم المحرز في مجال نزع السلاح سينتقل حتماً إلى مجالات التعاون الأخرى. فالحلول الفعالة والمستدامة للأمن الدولي ونزع السلاح ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسلام والاستقرار، والتنمية المستدامة، وبقاء البشرية ذاتها في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فلاديمير ماكي، وزير الشؤون الخارجية لبيلاروس. ونستمع الآن إلى كلمة معالي السيد أودون هالفورسن، كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية لمملكة النرويج.

السيد هالفورسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، النرويج ملتزمة التزاماً كاملاً بهدف التخلص الكامل من الأسلحة النووية. ولا يمكن تحقيق هذا الأمر من دون التخلص من هذه الأسلحة بطريقة متوازنة ومتبادلة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق. لقد ظل مؤتمر نزع السلاح على مدى أكثر من عشرين عاماً في طريق مسدود. ويتعين علينا استئناف العمل الموضوعي للمؤتمر، والسعي إلى التوصل إلى حلول توفيقية يمكن أن تعيده تدريجياً إلى دوره بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح الذي عيّنته الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا الغرض.

سيدي الرئيس، عام 2021 عام هام لتحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي على الصعيد الدولي. والمؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار فرصة لإعادة تأكيد أهمية المعاهدة في تعزيز الأمن العالمي. فهذه المعاهدة هي حجر الزاوية لجهودنا المشتركة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وعلى مدى العقود الخمسة الماضية، انخفض المخزون العالمي من الأسلحة النووية انخفاضاً كبيراً، وتقلص انتشار الأسلحة النووية، وتمّ على الصعيد العالمي تقاسم فوائد التطبيقات المدنية للطاقة والتكنولوجيا النووية. وباختصار، نجحت المعاهدة.

وفي الاجتماع الوزاري الذي عُقد في برلين العام الماضي، حددت مجموعة مشتركة بين الأقاليم تضم 16 بلداً 22 إجراءات ملموسة، أو نقاط انطلاق، لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. ونشجع جميع الدول على دراسة هذا الاقتراح ودعم هذه الإجراءات.

وترى النرويج أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، والتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتقدم المحرز في العمل المتعدد الأطراف بشأن التحقق من نزع السلاح النووي خطوات أساسية نحو نزع السلاح النووي.

لقد شدد فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، الذي ترأسه النرويج، في توصياته المقدمة إلى الجمعية العامة في خريف عام 2019، على الدور الرئيسي لهذا التحقق من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ويبدأ فريق جديد من الخبراء العمل على التحقق من نزع السلاح النووي في وقت لاحق من هذا العام. والنرويج مستعدة للاستمرار في قيادة هذا الجهد. وأشجع المؤتمر على إيلاء اهتمام خاص لهذه المسألة.

نرحب بالاتفاق المبرم بين الرئيسين بايدن وبوتين لتمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات أخرى. فهذه المعاهدة تسهم في الاستقرار والأمن، على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتعطي زخماً للعمل حالياً وفي المستقبل بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

لقد كشفت جائحة كوفيد-19 قصورنا الجماعي في مواجهة المخاطر الصحية البيولوجية الواسعة النطاق. وتبدأ الاستعدادات للمؤتمر الاستعراضي التاسع للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام 2021. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية وقواعدها المتعلقة بالمساعدة والتعاون. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية.

وأخيراً، أدعو جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى أن تصبح أطرافاً في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية. فهاتان الاتفاقيتان من بين أكثر اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف فعالية في العصر الحديث، وتسهمان على نطاق واسع في وضع معايير قوية ومنع وتخفيف المعاناة الإنسانية. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أودون هالفورسن، كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية للنرويج. ونستمع الآن إلى كلمة يليها السفير إسماعيل باغاثي هامانه، الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية.

السيد باغاثي هامانه (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يشرفني أن أتكلم باسم جمهورية إيران الإسلامية في الجزء الرفيع المستوى لمؤتمر نزع السلاح. ولمّا كانت هذه المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة خلال رئاستك، أود تهنئتك وتهنئة البرازيل بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ولك أن تعول على دعمنا وتعاوننا الكاملين.

ينطوي عام 2021 على بعض التطورات الحاسمة لنزع السلاح التي من شأنها أن تولد زخماً لدفع المؤتمر إلى الأمام أيضاً. فقد بدأ العام بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير، وهذا مؤشر هام على مطلب جماعي من المجتمع الدولي بنزع السلاح النووي بالكامل. ويتواصل هذا العام بانعقاد المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار.

تولي إيران أهمية كبيرة لمؤتمر نزع السلاح ودوره المرتقب وولايته. وعلى الرغم من الجمود المثبط، تظل هذه الهيئة المنندی التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح النووي. والجمود الطويل الذي حال دون وفائه بولايته وفقاً للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح جموداً يمكن كسره إذا أظهر جميع الأعضاء، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إرادة سياسية، وأوفوا بالتزاماتهم بشأن نزع السلاح النووي. ونتطلع إلى العمل معك ومع الوفود الأخرى لوضع برنامج عمل متوازن وشامل بشأن المسائل الأساسية باعتبارها خطوة ضرورية في هذا الاتجاه.

وتكرر إيران بوصفها ضحية أسلحة الدمار الشامل، والتي لا تزال تعاني من جراح الأسلحة الكيميائية التي استخدمها نظام صدام في الثمانينيات، أن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو التخلص التام من هذه الأسلحة من دون رجعة والتحقق من ذلك. وريثما يتم ذلك،

يحق للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التمتع بضمانات ملزمة قانوناً غير مشروطة ولا رجعة فيها ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

تماسك معاهدة عدم الانتشار ومصداقيتها يتوقفان على التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات الواردة فيها، بما فيها المادة السادسة المتعلقة بنزع السلاح النووي. وينبغي اعتبار المؤتمر الاستعراضي العاشر فرصة لتعزيز هذه الرؤية وإحياء الالتزام الجماعي بقرارات المؤتمرات الاستعراضية السابقة بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة. ومن بين هذه الالتزامات الهامة القرار الصادر في عام 1995 بشأن الشرق الأوسط، الذي أشير فيه إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. لقد تمّ بالفعل عرقلة الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، التي بادرت إليها إيران لأول مرة في عام 1974، من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في إطار إذعانهم للمصدر الحقيقي للانتشار في المنطقة - أي النظام الإسرائيلي الذي يستمر في تجميع جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل من دون الخضوع لأي مساءلة، أو ضمانات، أو آلية تحقق.

ولم تقابل التقارير الصحفية الأخيرة عن التوسع السري لموقع ديمونا النووي، وهو المصنع الوحيد للأسلحة النووية في المنطقة، حتى بالإعراب عن القلق من جانب الولايات المتحدة أو حلفائها الأوروبيين. وهذه في الواقع مسألة تثير قلقاً بالغاً وتهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين. وتدعو الدول التي ما فتئت تغض الطرف عن كل عمل وحشي يرتكبه هذا النظام إلى التخلي عن الكيل بمكيالين، ونحث إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة، ووضع جميع منشآتها النووية ضمن نظام الضمانات والتحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد كان البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية ولا يزال سلمياً تماماً، كما صدقت على ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراراً. فرفض إيران للأسلحة النووية يستند إلى أسس دينية وأخلاقية ثابتة وحقائق جيوسياسية سليمة. ولا يوجد مثل لعزم إيران على مواصلة برنامجها النووي السلمي بأقصى قدر من الشفافية، والامتثال الكامل للمعاهدة، والالتزامات ذات الصلة بالضمانات.

لقد وُضعت خطة العمل الشاملة المشتركة أداة إضافية للتخفيف من أي قلق، حقيقي أو مُفتعل، بشأن برنامجنا النووي. والتزمت إيران التزاماً لا تشوبه شائبة بهذه الخطة بالرغم من كل الانتهاكات التي ارتكبتها الولايات المتحدة وبعض المشاركين الآخرين، حتى بعد مضي عام كامل على انسحاب الولايات المتحدة.

وينبغي الإعراب عن الأسف بشأن الطريقة التي أشار بها عدد من المتكلمين إلى هذه الخطة، وإلى إيران خلال اليومين الماضيين من المناقشات رفيعة المستوى، لأنها طريقة غير عادلة وخرقاء، ومضللة وغير مسؤولة، بل هي تتمرّ. ومن السخف الاستمرار في مطالبة إيران بالعودة إلى الامتثال الكامل بينما الجهة نفسها التي تطالب بذلك تظل خارج الاتفاق تماماً، في انتهاك مادي مطلق لشروطه، أو من دون الوفاء بقسط كبير من التزاماته في محاولة لاسترضاء الجهة المنتهكة الرئيسية. وللتذكير، لم تكن إيران الجهة التي انسحبت من الاتفاق في أيار/مايو 2018 وأجبرت الآخرين بقوة على أن يحذوا حذوها في ازدياد تام لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين وفي انتهاك خطير لقرار مجلس الأمن (2015)2231.

وليست إيران أيضاً الجهة التي لم تف بالالتزاماتها بهدف استرضاء الطرف المتمتر. وللتذكير، لا يزال الطرف المخالف، أي الولايات المتحدة، خارج الخطة ولا يزال المنتهك الأكبر للخطة لأنه يواصل العمل بالإرث الإجرامي وغير المشروع للإدارة السابقة. فالأفعال هي الأهم وليس الأقوال. فعلى عاتق الطرف المخالف تقع مسؤولية العودة إلى الاتفاقية، وإعادة العمل بها، والتعويض عن أضرارها، فضلاً عن تقديم ضمانات بعدم التراجع عنها مرة أخرى.

ثمة طريق إلى الأمام له تسلسل منطقي، كما أوضح الوزير ظريف مؤخراً. فالولايات المتحدة، بوصفها الطرف المخالف، هي التي يتعين عليها اتخاذ تدابير تصحيحية، والالتزام بالخطّة، والوفاء فعلياً بالتزاماتها قبل أن تتوقع من إيران، الطرف المتضرر، التراجع عن تدابيرها التصحيحية التي اتخذت وفقاً للقررتين 26 و36 من الخطّة، بعد الانسحاب الانفرادي للولايات المتحدة وما ترتب عليه من عواقب وخيمة، واستمرار أشكال متعددة من عدم وفاء الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة بمضامين كبيرة من الخطّة. وشكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير باغاثي هامانه، الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك على كلماته الرقيقة عن هذه الرئاسة. ونستمع الآن إلى كلمة رئيس الأساقفة بول غالغر، أمين الكرسي الرسولي المكلف بالعلاقات مع الدول.

السيد غالغر (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي، سيدي الرئيس، السيدة المديرية العامة والأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، صاحبات وأصحاب السعادة الموقرون، أن أنقل إليكم جميعاً في البداية بالغ التحيات الودية من قداسة البابا فرنسيس، فضلاً عن أمله في أن يتجاوز هذا المؤتمر مأزقه بسرعة بتجديد الشعور بوجود ضرورة ملحة لذلك، والتحلي بالمسؤولية المشتركة. ومن أجل التصدي للتحديات الأمنية العديدة التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم، يتعين على هذا المؤتمر التسليم بضرورة أن تتجاوز بعض القضايا المصالح الفردية الضيقة، لأن ذلك يخدم الصالح العام.

الرغبة في السلام والأمن والاستقرار إحدى أعظم ما يتوق إليه قلب الإنسان. غير أن المناخ الحالي الذي يسوده انعدام الثقة المتبادل، وتآكل تعددية الأطراف، يعوق الجهود الرامية إلى تحقيق هذه التطلعات النبيلة. بل إن هذا الأمر أخطر في مجال نزع السلاح. وأهمية نزع السلاح واضحة بشكل خاص فيما يتعلق بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، لكن هذه الأهمية تتطبق بالقوة نفسها على المنافسة العسكرية المتزايدة في الفضاء الخارجي، وكذلك على مجالات الفضاء الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي مثل نظم الأسلحة الفتاكة المستقلة. وفي هذا الصدد وغيره، تتحمل الدول مسؤوليات مشتركة تتبثق عنها حدود ملموسة يجب مراعاتها لمصلحة إنسانيتنا المشتركة.

ويساور الكرسي الرسولي القلق أيضاً إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإزاء الأسلحة المتفجرة كذلك، لا سيما في المناطق المأهولة بالسكان، التي أصبحت أسلحة أقل تقليدية وتحولت أكثر فأكثر إلى أسلحة الدمار الشامل والتشريد، وهو الأمر الذي يلحق الدمار بالمدن، والمدارس، والمستشفيات، وأماكن العبادة، والبنية التحتية الأساسية للسكان المدنيين، ويؤثر في آفاق التنمية البشرية بكاملها.

ونزع السلاح والتنمية والسلام ثلاث مسائل متكاملة. والنفقات العسكرية الضخمة، التي تتجاوز بكثير ما هو مطلوب لضمان الدفاع المشروع، تولد حلقة مفرغة من سباق تسلح لا نهاية له على ما يبدو، وهو ما يحول دون تحويل هذه الموارد المحتملة للتصدي لمشاكل الفقر، وعدم المساواة، والظلم، والتعليم والصحة. وربط الأمن القومي بتكديس الأسلحة منطق زائف ويظل فضيحة، لأنه يُبَسِّر عدم التناسب المستمر بين الموارد المالية والاستخباراتية المخصصة لخدمة الموت، وبين الموارد المكرسة لخدمة الحياة.

وفي الوقت نفسه، هناك عدد من الإشارات المشجعة، مثل دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، وتمديد المعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة) لمدة خمس سنوات أخرى.

ويود الكرسي الرسولي التأكيد مجدداً أن عالماً خالياً من الأسلحة النووية ممكن وضروري في أن. وهذا الاقتناع، الذي عززه دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، مجسداً أيضاً في روح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما في مادتها السادسة، التي هي التزام قانوني يسري على جميع الدول الأطراف.

ويتطلع الكرسي الرسولي إلى المؤتمر الاستعراضي المقبل للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو على ثقة من أن يتمخض عليه اتخاذ إجراءات ملموسة وفقاً لقصداً المشترك تحقيق وقف سباق التسلح في أقرب وقت ممكن، واتخاذ التدابير الفعالة اللازمة في سبيل نزع السلاح النووي. ومعاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم الانتشار على السواء تستلهمان المقصديات والأهداف الأخلاقية نفسها وتتحركان بموجبهما في نهاية المطاف. فكلاهما يعزز ويكمل الآخر، مما يدل حقاً على مدى حماس الرغبة في السلام والأمن والاستقرار.

ولا يعتزم الكرسي الرسولي بأي حال التغاضي عن الطابع المعقد لمسألتي نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ولهذا السبب، يود الكرسي الرسولي بكل تواضع تقديم المقترحين التاليين إلى الدول الأعضاء في هذا المؤتمر.

أولاً، يود الكرسي الرسولي تشجيع مؤتمر نزع السلاح على المشاركة في دراسة للخبراء بشأن مسألة التحقق، يُسترشد بها في أي مفاوضات محتملة في المستقبل بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وهذا الأمر يكتسي أهمية خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، لكن يمكن تطبيقه على أنواع أخرى من الأسلحة كذلك. ومن الجدير الاستفادة في هذا الصدد من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة لتعزيز موثوقية التحقق. وعملية التحقق، إلى جانب كونها تديباً قيماً للغاية لبناء الثقة، عنصرٌ أساسي لضمان فعالية المعاهدات في إطار القول المأثور الشائع "ثق وتُحقق".

ثانياً، يرى الكرسي الرسولي أيضاً أن من شأن استئناف مناقشة رسمية بشأن الحد من التسلح ونزع السلاح العام والكامل، في إطار نظم رصد وتحقيق فعالة، أن يكون مفيداً للغاية لعمل هذا المؤتمر. وهذا القول يصدق أكثر إذا ما وضعنا في الاعتبار التهديدات الرئيسية للسلام والأمن بأبعادها العديدة في هذا العالم المتعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك، على سبيل المثال، الإرهاب، والصراعات غير المتكافئة، والأمن الإلكتروني، والمشاكل البيئية والفقر. وهذه التهديدات تدعونا إلى الرد بتعاون أشد تماسكاً ومسؤولية. فقد بيّنت جائحة كوفيد-19 لنا بشكل كبير الحاجة إلى التحرك في هذا الاتجاه. وكما أشار البابا فرنسيس في كثير من الأحيان، لن نتمكن من تجاوز الأزمة الحالية ما لم نعمل سوياً أسرة بشرية موحدة. وفي الواقع، لا يأمن أحد حتى يأمن الجميع.

ومن أجل التصدي للتحديات الهائلة التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم، لم يعد من الممكن اعتبار نزع السلاح هدفاً اختيارياً. فهذه حتمية أخلاقية. ويشجع الكرسي الرسولي هذا المؤتمر على اعتماد اقتناع متجدد بوجود ضرورة ملحة والالتزام بالتوصل إلى اتفاقات ملموسة ومستدامة من أجل السلام والإخاء. وينبغي أن تسمو بعض القضايا على مبدأ توافق الآراء، وتتجاوز المصالح والأجندات الفردية. وقد يفوت الأوان غداً. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الأساقفة بول غالاغر، أمين الكرسي الرسولي المكلف بالعلاقات مع الدول جزيل الشكر، بما في ذلك اهتمامه بصفته مراقباً، كما يتضح ذلك من المقترحات التي قدمها للتو. وأعطي الكلمة الآن للسيد أيمن الصفدي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين للمملكة الأردنية الهاشمية.

السيد الصفدي (الأردن): أهنتك السيد الرئيس بتولي رئاسة المؤتمر، وأؤكد دعم بلادي الجهود المستهدفة تدمير المؤتمر نتائج ملموسة نحو تحقيق هدفنا المشترك نزع السلاح النووي وجميع أسلحة الدمار الشامل.

نجتمع، وعالمنا الواحد يواجه جائحة كوفيد-19 وتبعاتها، والتي أكدت مدى ترابط أمننا ومصالحنا ومركزية العمل متعدد الأطراف.

مؤتمرنا هو أحد قنوات العمل الجماعي الذي له دور رئيسي في بناء الأمن الشامل عبر العمل على الحد من خطر مشترك. لذلك يجب تفعيل دور المؤتمر في قضايا نزع السلاح، وجهود كسر حالة الجمود التي يشهدها المؤتمر منذ أكثر من عقدين، في ضوء عدم التوافق على برنامج عمل واضح للتوصل إلى صكوك دولية ملزمة في مجال نزع السلاح.

وأؤكد ضرورة تركيز المؤتمر على توسعة العضوية، وزيادة العضوية تعني زيادة المشاركة في صنع القرار، وبالتالي زيادة التقبل للقرارات.

السيد الرئيس، يؤكد الأردن أهمية دعم جميع المبادرات المستهدفة تفعيل الجهود الدولية لنزع السلاح، خصوصاً السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل. وندعو إلى إطلاق حوار شامل ومتوازن لإنجاح مؤتمر المراجعة العاشر لمعاهدة عدم الانتشار النووي، المقرر عقده في نيويورك هذا العام، من خلال تبنيه وثيقة شاملة تعكس توافقاً أوسع في مجال نزع السلاح.

وفي إطار سعيه الجاد لتحقيق ذلك، انضم الأردن عضواً مؤسساً إلى مبادرة ستوكهولم لنزع السلاح النووي ومعاهدة عدم الانتشار، التي انطلقت في السويد في العام 2019، بهدف تعزيز دبلوماسية نزع السلاح بموجب معاهدة عدم الانتشار. واستضافت المملكة أخيراً المؤتمر الوزاري الثالث لمبادرة ستوكهولم، والذي اعتمد برنامج عمل موسع لإنجاح المؤتمر الاستعراضي العاشر لهذا العام.

كما ترأس الأردن في العام 2019 المؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة حول إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية والكيميائية. وأؤكد هنا على ضرورة تنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي لعام 1995 القاضي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأجدد الدعوة للدول الراحية للقرار إلى مضاعفة جهودها لتحقيق تقدم في جهود تنفيذه، بأسرع وقت ممكن.

إن حل النزاعات والأزمات الإقليمية سيسهم بشكل كبير في بناء بيئة محفزة للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ لذلك يجب تكثيف العمل على حل هذه الصراعات، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. فالمنطقة تقف على مفترق: إما المزيد من الصراع وبالتالي المزيد من التسلح، وإما بناء بيئة إقليمية يسودها التعاون والحوار والسلام وبالتالي المزيد من البناء والمزيد من الإمكانيات المكرسة لبناء الأمن والإنجاز وإيجاد الفرص.

أشكر السيد الرئيس، وأؤكد دعم المملكة لجهودك الخيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أيمن الصفدي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين للأردن.

(تكلم بالإسبانية)

أيها المندوبات الموقرات، أيها المندوبون الموقرون، يسرني إعطاء الكلمة لأوغستو سانتوس سيلفا، وزير الشؤون الخارجية للبرتغال.

السيد سيلفا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أيتها الزميلات العزيزات، أيها الزملاء الأعزاء، يسرني أن أحاطب اليوم الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح برئاسة ممثل البرازيل، السفير غونسالو مورالو، الذي أهنئه لتوليته هذا الدور الهام.

تؤمن البرتغال إيماناً راسخاً بالقوة الفعلية لتعددية الأطراف والتعاون الدولي. فلهذا المؤتمر دور ومكانة فريدان في إطار الهيئات الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح والمسائل ذات الصلة.

واسمحوا لي أن أعرب عن أسفنا العميق لأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأربع دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة حُرمت إمكانية مراقبة أعمال دورة هذا العام. وندعو تركيا وإيران إلى مراجعة موقفيهما بشأن هذه المسألة.

تؤيد البرتغال بقوة الجهود الرامية إلى كسر الجمود الذي يعترى مؤتمر نزع السلاح، والنهوض بجدول الأعمال المتعدد الأطراف لنزع السلاح. وإذا أُريد للمؤتمر أن يستعيد مكانته هيئةً تفاوضية مجدية، لزم البلدان اتخاذ إجراءات فورية. فنحن لانزال ملتزمين بمقاربة متدرجة وعملية لتحقيق نزع السلاح النووي، ونعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال أفضل سبيل للعمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، بدلاً من أي سبل مختصرة في هذه العملية.

من المقرر أن يُعقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار هذا الصيف، ومن الأهمية بمكان السعي إلى عملية موجهة لتحقيق النتائج تروج بشكل أفضل لعالمية المعاهدة وتعزز تنفيذها. فالسبيل الوحيد الموثوق نحو نزع السلاح النووي يكمن في مقارنة تدريجية تأخذ في الاعتبار سياقه الأمني الأوسع. ولهذا السبب، ينبغي لنا جميعاً بذل جهد جاد لزيادة تعزيز إطاره، واتخاذ إجراءات عملية وفعالة وموجهة نحو المستقبل خلال المؤتمر الاستعراضي.

ونعتقد أيضاً أن إحدى الخطوات الرئيسية نحو نزع السلاح النووي الذي لا رجعة فيه هي التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فضلاً عن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى غير النووية التي تناولها مؤتمر نزع السلاح أيضاً، فإن بعض المجالات الرئيسية تثير قلقنا بشكل خاص. أولاً، الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة، مما يقوض بشكل خطير الحظر العالمي على استخدام هذه الأسلحة، والضرر الإنساني المتزايد الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وضد المدنيين.

ثانياً، يساورنا القلق إزاء الاتجاه الواضح الذي اتخذ شكل تخفيف بعض البلدان القيود المفروضة على استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونعنتم هذه المناسبة لدعوة جميع الدول إلى الانحياز إلى أحكام اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وتنفيذها من دون إبطاء.

وفيما يتعلق بتوسيع عضوية المؤتمر، أود في الختام أن أذكركم بأن البرتغال من أقدم الدول المراقبة التي أعربت رسمياً عن اهتمامها بالانضمام إلى هذه الهيئة. وأعتقد أنكم توافقونني الرأي أنه لا يوجد سبب مشروع أو مبرر أخلاقي لتمديد حالة التناهي هذه. وهذا ما يجعلنا نتطلع إلى إيجاد حل لهذه المسألة في المستقبل القريب. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوغوستو سانتوس سيلفا، وزير الشؤون الخارجية للبرتغال.

صاحبات السعادة، أصحاب السعادة، السيدات والسادة، زميلاتي الكريمات، زملائي الكرام، بهذا نختم عملنا لهذا الصباح. تُعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح في الساعة 15/00 بعد ظهر

هذا اليوم، ونستمع خلالها إلى بيانات المتكلمات والمتكلمين رفيعي المستوى المدرجين في القائمة التي
عُمت عليكم. أعلن رفع الجلسة.
رفعت الجلسة الساعة 10/50.